ISSN: 2437-0827
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
DOI:5424/IJO/21547
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

The extent to which the entrepreneurial sector contribute s to promoting economic and social development

د.حسان بوسرسوب[1]، د عمر بن عيشوش[2]

[1] أستاذ مؤقت، جامعة سطيف02، الجزائر، **bochra_1978@yahoo.fr**

[2] أستاذ بحث قسم – ب، مركز البحث الأغواط، **benaichoucheomar@gmal.com**

تاريخ الاستقبال: **2020/09/08** تاريخ القبول: **2021/05/24** تاريخ النشر: **2021/09/27**

ملخص:

يعتبر موضوع المقاولاتية من الموضوعات الأساسية، ومن أهم مجالات الأعمال التي تزايد الاهتمام بها في جل دول العالم، حيث أصبحت منبع للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد السواء، وأضحت من القضايا الاجتماعية والبيئية التي تشكل أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، نظرا للأدوار التنموية التي تضطلع بها ومن أجل أن تزيد هذه الأخيرة من إمكانياتها وفرص نجاحها في المجتمع فهي بحاجة لتفعيل برامج ذات تأثير اجتماعي وتنموي مستدام. وعليه هدفت هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على استراتيجيات وآليات تطوير المسؤولية الاجتماعية وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة، ويتجلى تساؤلنا الرئيسي فيما يلي : ما مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر؟ أو في ما يتمثل دور المقاولاتية في تجسيد ورفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟ وبناء على الاشكالية الرئيسية تم وضع الفرضية العامة التالية : يساهم القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتباره نشاطا رئيسيا من أنشطة تجسيد ورفع عجلة التنمية في الجزائر من خلال خلق فرص سوق العمل وخلق القيمة المضافة .

كلمات مفتاحية: المقاول، القطاع المقاولاتي ،سوق العمل، التنمية ، الاقتصادية، الاجتماعية .

Abstract:

The topic of entrepreneurship is one of the main topics, and one of the most important areas of business that has increased interest in most countries of the world, where it has become a source of economic and social development alike, and has become a social and environmental issues that are of great importance in recent times, due to the development roles played by In order for the latter to increase its potential and its chances of success in society, it needs to activate programs with social impact and sustainable development.The aim of this paper is to shed light on strategies and mechanisms for developing social responsibility and their impact on sustainable development. Our main question is: What is the contribution of the entrepreneurial sector to the economic and social development of Algeria? Or what is the role of entrepreneurship in the embodiment and raise the wheel of economic and social development? Based on the main problem, the following general hypothesis was developed: The entrepreneurial sector contributes to the promotion of economic and social development as a major activity of materialization and development. In Algeria by creating job market opportunities and creating value added.

Keywords: contractor; contracting sector; labor market; development; economic; social.;

المرسل::

1. مقدمة

تزايد الإقبال و الاهتمام في الدول الحديثة بالممارسة المقاولاتية باعتبارها أحد أهم و أبرز مصادر النمو، توفير مناصب العمل، تنمية الإبداع و الابتكار، و بالتالي زيادة مصادر الدخل و إنشاء مجالات جديدة للصناعة و الخدمات، و لابد من الإشارة إلى أنّ للخوصصة و تحرير الاقتصاد في الكثير من الدول التي كانت تنتهج الاشتراكية كسياسة اقتصادية عمل على تفعيل دور القطاع الخاص الممثل أساسا في مقاولاتية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وتعتبر المقاولاتية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بحيث تفسر هذه الأهمية الدور الكبير للمقاولة في سياق التنمية الاقتصادية وتجديد النسيج الاقتصادي للدول والمجتمعات من خلال إعادة التوازن للأسواق ورفع من مستويات الإنتاج وتشجيع الابتكار والإبداع والقضاء على البطالة.

ولاشك أن ظهور الاقتصاد المقاولاتي هو حدث ثقافي وتعليمي أكثر منه حدثا اقتصاديا وتكنولوجيا، وقد عمدت العديد من الدول إلى دمج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية كمساق لتشجيع المقاولاتية ودعمها بين جيل الأطفال والشباب في المدارس والجامعات، وذلك من خلال تأسيس برامج لتعليم المقاولة وتعزيز مهارات الإبداع والابتكار والقيادة وتطوير مهارات البحث وصولا إلى أهمية توفير المحيط المناسب للارتقاء بالمقاولاتية من مجرد ظاهرة إلى ثقافة وتعليم يتشبع بها كل المجتمع،في مختلف الجوانب بهدف خلق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا يتضح أن المقاولة أصبح التفكير فيها اليوم يتم بشكل مختلف،فقد تم إلباسها طابعا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا.وانتقلت نحو نوع آخر من المقاولات حيث أصبحت توصف " بمقاولات الجيل الجديد" وهي تلك التي اختارت الانخراط في الحقل الاجتماعي، والتركيز على الوسائل المتاحة واعتبارها موارد قابلة لخلق أحسن استثمار لصالح المجتمع، يتعلق الأمر هنا بما يسمى ب: المقاولة الاجتماعية، كنتيجة لذلك المقاولة الاجتماعية اخترقت العديد من المجالات كالبيئة والصحة والإعلام وخدمات القرب ... بهدف ملء النقص وتصحيح الاختلال الحادث .

وكنتيجة لذلك ظهر القطاع المقاولاتي بالعالم العربي وأخذ الاهتمام بها يأخذ أهميته في النقاش حول التنمية لكن تجدر الإشارة إلى كون الحديث عن المقاولة بالجزائر والعالم العربي عامة يعتبر ظاهرة حديثة الشيء الذي يفرض على المقاولين ضرورة التعريف ونشر هذا النوع المستدام من المقاولة الساعية لإحداث التغيير الاجتماعي وتجاوز الصعوبات المرتبطة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والتي تحد من حس المغامرة والانطلاق في مشاريع تنموية جديدة .

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية لهذه الدارسة بالشكل التالي: **ما مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر؟ أو فيما يتمثل دور القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟**

وبناء على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضية العامة التالية :

يساهم القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال خلق فرص عمل وخلق القيمة المضافة .

2. أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لدور القطاع المقاولاتي في تطوير وتأهيل الثروة البشرية وتنمية قدراتهم داخل المجتمع بشكل يجعل لهم القدرة على المبادرة والانجاز وتشغيل رأس المال على أفضل وجه، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب والمناهج الدولية في التعليم المقاولاتي والبناء عليها من خلال اكتساب الخبرة والمعرفة من تجارب الآخرين لتنمية وتطوير السلوك المقلاوتي لدى الشباب الجزائري، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يمثل موضوع الساعة والذي يندرج ضمن مساعي الدولة للخروج من التبعية لنظام الريع وذلك بتحريك الاستثمار الإنتاجي الذي يخلق الثروة.

3. أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإحاطة على مختلف المفاهيم المتعلقة حول المقاولاتية والقطاع المقاولاتي.
- تسليط الضوء على أهم الجوانب المرتبطة بالمقاولاتية والشباب في المجتمع الجزائري .
- الوقوف على دور القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

4. هيكل الدراسة :

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية؛ و ماهية روح المقاولاتية.

مقومات الفكر المقاولاتي وبعض فوائد ومنافع القطاع المقاولاتي.

دور القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم التوصيات والاقتراحات.

1.4. الإطار المفاهيمي للمقاولة وماهية روح المقاولاتية

1.1.4 تحديد مفهوم المقاولاتية :

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل

مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة.

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد ومبدع" وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ،وبشكل مستقل– إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة ،من اجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الإقتصادي للبلد.[1]

2.1.4. المقاولة

هي" اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للآخر عملا معينا في مدة معينة لقاء أجر محدود .[2]

3.1.4. الشباب المقاول :

لقد تعددت الأبحاث العلمية حول الشباب وواقعهم وكلها تؤكد على أهمية هذه الفئة من خلال دورها الفعال في عمليات التغير الاجتماعي، لكن الخطاب العلمي سواء الدراسات النظرية منها أو الميدانية ما فتئ آن يفتح النقاش حول التحديد المفهوماتي لكلمة شباب . وحسب **فرنسيس شيغونتا** فإن الشاب المقاول هو" :كل شخص بين 15 و 35 سنة و الذي يبرهن على قدرات في الإبداع، المبادرة، الخلق و مواجهة الأخطار في طريق ممارسته لنشاط ما.[3]

4.1.4. المقاولة الاجتماعية:

هي شكل جديد للمقاولة يستند على مبادرات مجددة وفعالة،لها كأساس للوجود والعمل والتركيز على ما هو محلي وما هو محدد دون الضياع وراء علاج مواضيع متعددة ومختلفة في الآن ذاته. وهي تنشأ عن حاجات اجتماعية محلية تبلور لتجاوزها تصورات ومقترحات لحلول مناسبة مستعملة الأنشطة الاقتصادية العادية. وهي بذلك تختلف عن المقاولة العادية والتقليدية بمجموعة من المميزات منها: الإبداع والخلق والابتكار،التجديد الاجتماعي، والقدرة الاقتصادية والمالية المتحولة لخدمة أولوية إحداث أثر إيجابي في المجتمع .والمقاولة الاجتماعية مفهوم شاب يدخل ضمن التقليد الإنساني للاقتصاد الاجتماعي الساعي لجعل الإنسان ورخاؤه في قلب التنمية السوسيواجتماعية .

5.1.4. ماذا يقصد بالتغيير :

يقصد بالتغيير في معناه الواسع الإنتقال من حالة إلى أخرى إنتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو تؤثر على البنية والعملية معا،وقد يكون التغيير كميا إذا ما إقتصر على التغيير في حجم النواتج،كما قد يكون التغيير نوعيا إذا ما تعلق بطبيعة الشيء موضع التغيير،كما قد يكون التغيير إيجابيا إذا ما ساهم في رفع مستوى أداء البنية،كما قد يكون سلبيا إذا ما ساهم في إنخفاض مستوى أداء البنية . [4]

6.1.4. التغير الاجتماعي :

يذهب كل من : "جيرث" و"مليز "إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية ، وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة. ويذهب "فرنسيس ألين" إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة . [5]

7.1.4. مفهوم التنمية:

حضي مفهوم التنمية ولازال باهتمام كبير، سواء من قبل الهيئات والمنظمات الرسمية أو من قبل الحكومات، أو من قبل الباحثين والمختصين على حد سواء بوصفها أداة للارتفاع بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية، ووسيلة تستطيع من خلالها الدول النامية خاصة مواجهة عوامل التخلف، وان اختلفت نظرة هذه المجتمعات في فلسفتها للتنمية، وفي الاستراتجيات والتجارب التنموية التي طبقتها.

8.1.4. التغير الاجتماعي و النمو:

إذا كان التطور هو التغير الطبيعي للمجتمع ، فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية و لا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية ، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني و العقلي و الوجداني و الأخلاقي للإنسان.[6]

و النمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاء في سلسلة من المراحل الطبيعية وهو تغير كمي ، و من الأمثلة على ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في أعداد الوفيات والمواليد ، ويختلف عن التنمية في كونه تلقائياُ ،بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية.[7]

9.1.4.التغير الاجتماعي و التنمية :

يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع و ظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا، فعملية التغير هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية، وما يرتبط بهذه من وعي ودراية وقدرات و تخطيط و أساليب مختارة و تنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا بما يحقق غاياته .[8] أي أن التنمية تشير إلى الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع.

2.4. مدخل إلى المقاولاتية:

أدى التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة إلى خلق مناخ إقتصادي تنافسي أصبح من خلاله قرار إنشاء مقاولة قرار استراتيجي صعب للغاية، لا يمكن إتخاذه إلا بتوفر ضمانات كافية لنجاح المقاولة الجديدة، وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المقاولات نتيجة المشاكل الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي، والعديد من الدراسات بينت إعتماد تحقيق معدلات النمو الإقتصادي على إقتصاد مكون من مؤسسات بأشكال مختلفة، فالحياة الإقتصادية عبارة عن سلسة متتابعة من

الأنشطة يكمل بعضها بعضا، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم بإعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

3.4. ماهية روح المقاولاتية.

إنّ المقاولة مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم وبقدرتهم على البقاء والنمو. [9]

أصبح موضوع تطوير الروح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند شريحة الشباب، لأنه يمس مشكلة البطالة، وفي هذا العنصر سنحاول توضيح مفهوم الروح المقاولاتية وهما: **مفهوم روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise) ومفهوم روح المقاولة (d'entreprendre l'esprit)** ويعرفون روح المؤسسة: بأنها مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول"، أما **روح المقاولة** فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة، فبالإضافة لذلك فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير.

5. بعض المقاربات التي تناولت المقاولاتية من عدة جوانب، وهي:

1.5.المقاربة الوظيفية:

هذه المقاربة التي يمثلها Shumpeter وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

2.5.المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:

والتي ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الإجتماعية.

وقد سلط **weber** الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

3.5.المقاربة العملياتية أو التشغيلية:

اقترحت هذه المقاربة الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه، حيث تعدد وتنوع المقاولين ومشاريعهم عبئ العديد من الباحثين لدراسة المسار المقاولاتي هذا الأخير يمكن تعريفه كما يلي" :المسار المقاولاتي يتضمن جميع الوظائف والنشاطات والأفعال المتضمنة لإدراك الفرص وإنشاء المؤسسة التي تلحق بها.[10] من خلال هذا التعريف نلاحظ تصورين اثنين، الأول يتعلق بالظهور التنظيمي(إنشاء المؤسسة) والثاني المتعلق بالفرصة المقاولاتية (فرصة الأعمال)، فالظهور المقاولاتي يتعلق بتصور الذي

يعتبر المقاولة ظاهرة ترتكز على إنشاء وتنظيم مؤسسات جديدة، كما أن النموذج التفاعلي المتبنى من قبل GARTNER يتكون من **أربعة أبعاد** "**البيئة، الأفراد، المسار والتنظيم** .

أما VENKATARMAN الذي يدافع عن فكرة" فرصة الأعمال "فهو يختلف عن وجهة النظر المتعلقة لظهور التنظيمي لـ GARTNER وذلك بدلا من بروز أو ظهور تنظيم جديد فإنه يركز على ظهور نشاطات اقتصادية جديدة، علاوة على ذلك، فإن معظم الدراسات تركز على العوامل البيئية والاجتماعية والخصائص الفردية لتفسير السلوك المقاولاتي، لأن التفاعل الديناميكي لهذه العناصر يسهم في تفعيل المسار المقاولاتي بظهور نشاط ابتكاري جديد من عدمه.

كتقييم لهذه المقاربة، فإنه حتى ولو كان طرحها حديثا نسبيا فلا يمكننا حصر الظاهرة المقاولاتية في المسار المقاولاتي وتتبع مراحله، ففي هذا الصدد نستدل لنموذج السوسيولوجي الجديد، من خلال رؤيته الموسعة للمسار المقاولاتي والمركز على العوامل السوسيو–اقتصادية والنفسية والثقافية، ونظرته إلى المقاولة من خلال طابعها السوسيولوجي والذي يخضع للعوامل التاريخية والاجتماعية والهيكلية والثقافية لمجتمع معين، عكس النظرة الاقتصادية الأحادية، إذن دافع الربح مثلا لدى المقاول هو عبارة عن دافعية ثقافية خاصة ومؤسسة وليس عبارة عن ميل فطري للربح، هذه وجهة نظر بديلة تعترف لطابع المتعدد الأبعاد لظاهرة المقاولة وخلق المؤسسة من جهة وكذلك اجتماعوية هذه الأخيرة .

6. مقوّمات الفكر المقاولاتي وبعض فوائد ومنافع القطاع المقاولاتي

1.6. مقوّمات الفكر المقاولاتي

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

1– مقومات شخصية:

الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.[11]

الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

***التضحية والمثابرة:** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

***الرغبة في الاستقلالية:** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم.كما " يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء ،إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل ،وهذا ما سماه " Shumpeter" بالمملكة الصغيرة" بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح منها:

***المهارات التقنية:** وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

***المهارات التفاعلية:** وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع...إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.[12]

***المهارات الإنسانية:** وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

2- المقومات البيئية:

***المحيط الاجتماعي:** يعتبر عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

- **الأسرة:** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

- **الدين:** يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

– **العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.[13]

الجهات الداعمة: نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسي في دفع من كثافة المقاولية .

الجامعة والتعليم: يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى ، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

2.6. فوائد ومنافع القطاع المقاولاتي وسوق العمل :

تلعب المقاولة الاجتماعية دورا مهما في التنمية الاقتصادية في نختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها وفيما يلي أهم فوائد المقاولات:

- توفر فرص عمل، فضلا عن التواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية؛
- قدرة المقاولة في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة.
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة .
- المساهمة في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية؛
- الاستفادة من الخامات التكنولوجية والمحلية.
- العمل على إقامة مشروعات البني التحتية وهذا ما نلاحظه في الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر من خلال توكيل معظم مشروعات البناء، تعبيد الطرقات..الخ، إلى المقاولين وهذا بعد المناقصات والمزايدات القانونية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة
- من رجال الأعمال عن طريق قيام أفـــــــــــــراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

7. مساهمة القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية السوسيواقتصادية وأهم التوصيات والاقتراحات

1.7. مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية :

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الإجماليوتوفير فرص شغل جديدة ودائمة.ويعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير حسب Dunkelberg & Cooper (1982) في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما أنّ قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما يكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وعليه، فإنّ معرفة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال ومعرفة توجهاتهم نحو تنمية مؤسساتهم في المستقبل يعتبر عنصر جوهري على الاقتصاد الوطني .[14]

2.7. مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاجتماعية :

رغم أن المقاولة هي مشروع إقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا،إذ المقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها، تعتمد أساسا على المبادرة الحرة، البحث على الربح السريع، المنافسة الشريفة وخصوصا على رأس المال الذي يعتبر محركها الأساسي. لقد ظهرت المقاولة منذ عهود مضت' ولم تثبت وجودها وتسطع في سماء العلا إلا مع التطور الحثيث والمتواصل للنظام الرأسمالي الذي أبان عن أهمية هذه المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولا ننسى التطور التكنولوجي. فأصبحت بذلك المقاولات قطب الرحى والعمود الفقري لكل مجتمع يريد أن يسمو إلى مراتب الشرف، ويقتفي أثر الدول التي تصدرت الركب الحضاري.

أ- من الناحية المعيشية:

- ***التقدم التكنولوجي:*** لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر، وكانت اللبنة الأساسية في ذلك التطور المقاولة التي بفضل مسيرها، والتكوين المستمر لعمالها، وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في دول الزعامة التكنولوجية، وبالتالي فبالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في

توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة المستمرة.فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات الخلاقة وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي.[15]

– **زيادة التشغيل:**إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في استخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة حل، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال .لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

ب– من الناحية المادية:

–**عدالة توزيع الدخول** :إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول،بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة و الذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

– **مكافحة الفقر والترقية الإجتماعية:** منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة" بنك الفقراء "في بنغلاديش .فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية(الحسابات البنكية) مثلا الاجتماعية الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية.[16]

– **محاربة الآفات الاجتماعية:** مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم.في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة ، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات. كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات .لهذا فإن المقاولة الاجتماعية تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف.[17]

8. بعض التوصيات والاقتراحات عن القطاع المقاولاتي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وكنتيجة لما سبق يقدم الباحثان من خلال تجارب العديد من الدول الأجنبية والعربية بعض التوصيات الاقتراحات التي نراها مناسبة لدعم وتعزيز دور المقاولاتية وبصفة خاصة في التنمية وهي مبينة كما يلي:

- أهمية إجراء الإصلاحات العديدة في النظام التعليمي والتربوي، بهدف ربط الفجوة ما بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل، وربط مخرجات النظام التعليمي بحاجات السوق وبيئة الأعمال ووضوح صورة الجامعة المنتجة .
- أهمية توفير الموارد البشرية المدربة والمؤهلة التي تساهم في تدريب ومشاورة ومساندة رواد الأعمال المحتملين، وذلك بالعمل على خلق الشخصية المقلاوتية لدى فئة الشباب من خلال التعليم والتدريب ولتعزيز مهارات الإبداع والابتكار والقيادة وتعزيز الثقافة المقاولاتية لديهم .
- ضرورة القيام بحملات إعلامية واسعة تستهدف الشباب من مختلف الأعمار لتشجيعهم على المقاولاتية والعمل الحر من أجل خلق الاستعداد والتوجه للعمل المقاولاتي وخلق فرص عمل، الشيء الذي يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.
- العمل على إشراك مؤسسات التعليم العالي ومعاهد التدريب والتعليم المهني، ومديري الشركات الناجحين، وممثلي البنوك والمؤسسات المالية، والإدارات المحلية في وضع إستراتجية التعليم المقاولاتي وتنفيذها والسعي نحو تشجيع هذا الدور بشكل أكبر .
- ضرورة العمل على دمج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية في مختلف المستويات التعليمية، وذلك بتوفير برامج تعليمية متكاملة في تخصص التعليم المقاولاتي وتقديم مساقات علمية عديدة في هذا المجال، مع توفير بنية تحتية مساندة للتعليم والبحث في مجال المقاولاتية .

9. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة العلمية إلقاء الضوء على مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبراز أهميتها الكبيرة في التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من التحديات التي تواجهها فهي تعمل على خلق فرص جديدة للعمل، وهو ما يثبت صحة الفرضية العامة للدراسة .

وكنتيجة لما سبق يعتبر القطاع المقاولاتي من أهم المميزات التي يختص بها الأفراد الراغبين في إبداء مبادراتهم، إبداعهم وثقافتهم الاستثمارية فهي بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من عائد مادي، فهي تجعلهم يضمنون لأنفسهم مكانة اجتماعية متميزة، هذا على الصعيد الشخصي.

أما على الصعيد الاجتماعي فالممارسة المقاولاتية تساهم في دفع عجلت التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد السواء، فقد استطاعت أن تلعب دورا هاما على صعيد التشغيل من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج الخام والقيمة المضافة وعليه فقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير و إنشاء عديد من الآليات والهيئات والبرامج الداعمة لتطوير وترقية الممارسة المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، أبرزها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

10. قائمة المراجع:

[1] . Brahim allali, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche, ISKAE. p17.

[2]. لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر،دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية باتنة،رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع،جامعة سطيف 02، 2015،ص32.

[3]. بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، دكتوراه ل م د ،تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، قسم علم الاجتماع،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015،ص18.

[4]. بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2007،ص16.

[5]. أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط2،2000،ص18.

[6]. إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان،ط1، 1999،ص335.

[7]. عبد الرحمن العمري، التغير الاجتماعي، خاص في منتدى الجامعات السعودية، قسم علم الاجتماع،2004، ص15.

[8]. عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، في قراءات في الخدمة الاجتماعية لأحمد كمال وآخرون، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1964،ص53.

[9]. سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر –دراسة ميدانية–، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص :تسيير الؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2007،ص03.

[10]. BYGRAVE ,and HOFER (C.W): "Theorizing about entrepreneurship, entrepreneurship theory and practice", Winter ,1991.pp 165-180

[11]. محمد الهادي مباركي،"المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2002، ص85.

[12]. عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، " العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة "؟، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ،المملكة العربية السعودية، 2014،ص ص 28.29.

[13]. نبيل محمد شلبي، "السمات الشخصية للمستثمر الصغير"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية،2004،ص20.

[14].الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015،ص45.

[15]. جمال الدين محمد المرسي، مصطفى محمود أبوبكر، طار قرشدي، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية :منهج تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002، ص42.

[16]. جمال الدين محمد المرسي، مصطفى محمود أبوبكر، طار قرشدي،المرجع نفسه،ص42.

[17]. نتائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، الممارسات الجيدة، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية ،2010،ص35.